



شؤون محلية

بدعوى تحسين مستواهم العلمي في الطرف الراهن العصب

طب حلب تحرم طلابها من التقدم للامتحانات

حلب- الوطن

على الرغم من الظروف العصيبة التي عانى ويعاني منها طلاب جامعة حلب بسبب الوضع الأمني الذي يحول دون وصول جموع غفيرة منهم إليها، استعرضت عمادة كلية الطب البشري عضلاتها في بادرة هي الأولى من نوعها بحرمنا أعداد من طلابها من التقدم للامتحانات بسبب عدم تحقيقهم نسبة الدوام المطلوبة للمقررات النظرية.

التقت «الوطن» عدد من الطلاب المحرومين من التقدم للامتحانات وأقاربا بأن قرارات عمادة الكلية خروجاً عن القوانين المعمول بها والتي لا تطبق في الجامعات السورية الأخرى أو حتى قبل الأزمة التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من ٤ سنوات «فما الذي استجد حتى تشمر العمادة عن ساعدها لتمنع الطلاب من إكمال تحصيلهم العلمي بدعوى تحسين مستواهم العلمي في الوقت الذي لا يجدون فيه مكاناً للإقامة في ظل ارتفاع ريع الإيجارات بشكل جنوني وإشغال معظم وحدات المدينة الجامعية بالمهاجرين من غير الطلاب»، وفق قول أحدهم. وأكد آخر أن الجامعات التي تعمل بالنظام الفصلي وليس بنظام الساعات كما هي حال الجامعات السورية تسمح قوانين تنظيمها لطلاب الكليات العلمية بالتقدم للامتحان بغض النظر عن نسبة حضورهم في المحاضرات النظرية التي لا تستقطب عادة نسبة كبيرة من الطلاب «والسؤال»، ما الذي استجد حتى يتغاضى المعنيون في الكلية عن نسبة الدوام في الفصل الدراسي الأول ثم تتشدد في الفصل الثاني وتطرح بأمال الكثيرين من الطلاب في سنوات الدراسة المختلفة من الترفع؟».

أحد أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الطب الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أوضح لـ «الوطن» أنه ضد هذا الإجراء الذي الحق حيفاً وظلماً لطلاب الكلية والذي لا يعمل به في باقي الجامعات السورية التي يعيشت طلبتها ظروف حياة أفضل بكثير من طلاب حلب لجهة الخدمات من ماء وكهرباء واتصالات وانترنت وأسعار المواد الغذائية إضافة إلى الهاجس الأمني الذي يدل عليه ضحايا القذائف المتفجرة التي لا توفر مساحة آمنة في المدينة إضافة إلى الحرب النفسية التي شكلت عامل ضغط كبير على الحليين وطلاب الجامعة وعلى مدار الأشهر المنصرمة»، وأمل الطلاب من رئاسة جامعة حلب ومن وزارة التعليم العالي أن تسارع إلى إلغاء قرار طب حلب والسماح للطلاب، الحلقة الأضعف فيما يحدث، بمتابعة امتحاناتهم التي بدأت أمس وقضت على أحلام أعداد لا بأس بها منهم بتخطي سنة دراسية كاملة أرهقتهم بالتزاماتها المالية جراء ظروف المعيشة المحققة وبركوب المخاطر التي يملئها قطع المسافة من المناطق الساخنة إلى مناطق سيطرة الجيش العربي السوري.

قانون ياعفاء قروض المصرف الزراعي من فوائد وغرامات التأخير

القادري: القانون يمكن الفلاحين من تسديد قروضهم ويشجعهم على تسليم المحصول

عمار الياسين

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم ٥ القاضي بتسديد العمل بمضمون الفقرة (أ) من المادة رقم ٤ من القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٤ المتعلق بإعفاء قروض المصرف الزراعي من فوائد وغرامات التأخير. وفيما يلي نص القانون..

القانون رقم ٥

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ / ٢٤-٨-٢٠١٤ هجري الموافق ١١-١١-٢٠١٥ ميلادي.

يصدر ما يلي: المادة / ١/ يمدد العمل بمضمون الفقرة / ١/ من المادة رقم / ٤/ من القانون رقم / ١١/ لعام ٢٠١٤ لجهة تسديد دفعة حسن النية لغاية ٢١-١١-٢٠١٥ وبحيث يتم تسديد القسط الأول مع دفعة حسن النية.

المادة / ٢/ تعطل المادة رقم / ١٠/ من القانون رقم / ١١/ لعام ٢٠١٤ لجهة تاريخ استحقاق القسط الأول من ٢-٨-٢٠١٥ إلى نهاية ٢١-١٢-٢٠١٥.

المادة / ٣/ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. دمشق في ٢٧-٨-٢٠١٤ هجري الموافق لـ ١٤-٦-٢٠١٥ ميلادي.

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

وكشف وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري عن أن «القانون المتعلق بإعفاء قروض المصرف الزراعي التعاوني التي أصدره السيد الرئيس يأتي لتمكين الفلاحين الذين حالت ظروفهم دون الاستفادة من مزايا القانون رقم ١١/ لعام ٢٠١٤ وعدم قدرتهم على تسديد دفعة حسن النية المطلوبة بسبب ظروف الجفاف التي أصابها موسم الزراعة ٢٠١٣/ ٢٠١٤». إضافة إلى تشجيع الفلاحين على تسليم محصولهم الحالي من جهة وتمكين المصرف الزراعي التعاوني من تمويل ديونه من جهة أخرى.

وأوضح القادري: إن تأجيل القروض المستحقة على الفلاحين لغاية عام ٢٠١٦ يحتاج إلى مبادرات لافتة إلى أن «الوزارة تنسق مع المصرف الزراعي لرفع مقترح إعادة منح القروض للشهات

يبدو أن خوف الناس من ارتفاع أسعار

السلع الاستهلاكية مع قدوم شهر رمضان كان محله لأن التجار اعتادوا استغلال حاجة المواطنين في تحديد متطلبات معيشتهم، وبغية رصد حالة الأسواق زارت «الوطن» بعضاً من أسواق مدينة دمشق وحملنا الحصيلة التالية: في سوق باب سريجة يوجد عرض متنوع من مختلف المواد الاستهلاكية ابتداء من الخضار التي سجلت ارتفاعاً واضحاً في أسعار الخيار ١٣٥ ل.س. والحشائش والبادنجان ٢٢٥ ل.س والكوسا ١٥٠ ل.س أما البندورة فقد انخفضت إلى ٧٥ ل.س بينما حافظت سلع المونة من أرز شوكي وورق العنب والجزء والبقول على أسعارها العالية على الرغم من قلة الطلب على هذه السلع كما يقول أحد التجار الذي يبرر ارتفاعها بأن ذلك متعلق بتجار سوق الهال من غير المعقول أن نشترى بسعر مرتفع ثم نبيع بخسارة.

أما أسعار اللحوم فقد شهدت ارتفاعاً واضحاً إذ وصل سعر كيلو لحم الغنم إلى ٣٠٠٠ ل.س والبقير ٢٢٠٠ ل.س أما الفروج المنخفض فبلغ ٥٥٠ ل.س وللغ والسمنك المنخفض ٩٠٠ ل.س أما أسعار البقوليات والتوابل فقد حلتت عالياً.

محمود الصالح

رمضان بلا لحوم

مدير التموين: ارتفاع أسعار اللحوم بسبب قلة العرض

إلى قطاعات حيث تقوم مجموعتان بالعمل الصباحي ومثلها في العمل المسائي ويلاحظ اهتمام المستهلكين في هذه الفترة بالمواد الغذائية بشكل أساسي.

أما بخصوص ارتفاع أسعار اللحوم فيعود إلى قلة العرض لأن مصد اللحوم الأساسي ريف حلب وحماة وهناك قلة في الموارد وارتفاع في تكاليف النقل من مواقع الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك واشتكت شيلي من تراجع المشتكي بعد وصول دوريات الرقابة إلى مكان الشكوى نتيجة تقاومه مع البائع ما يكبد الدائرة تكاليف كبيرة من دون فائدة وتمنى أن يتعاون المواطن مع عناصر الرقابة وخصوصاً من خلال الاتصال على الرقم ١١٩.

رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دباخيني قال: نحن نتعاون مع الجهات الرقابية المختصة وبشكل خاص وزارتي التجارة الداخلية والسياحة في سبيل ضبط الأسعار وحماية المستهلك لأنه ليس لدينا الآلية التنفيذية لنقم أي مخالفة وتشارك الجمعية دوريات التموين في جولاتها على الأسواق ويتوقع دباخيني أنه لن يكون هناك إقبال على الشراء في بداية شهر رمضان كما اعتاد الناس بسبب محدودية الموارد لدى المستهلكين وكذلك عدم تناسب الأسعار مع دخل الشريحة الأكبر في المجتمع.



ولاحظنا أن معظم تجار باب سريجة يعيدون تعبئة التوابل التي وضعت عليها أسعار قديمة حيث وصل سعر أوقية الفلفل الأسود إلى ٧٠٠ ل.س والتنعان ٢٠٠ ل.س أما اللحم فقد بلغ سعر الكيلو ٩٠٠ ل.س هذه الأسعار في باب سريجة وهو من الأسواق الشعبية، أما في سوق الشيخ سعد فقد بلغ سعر كيلو السمك المنخفض ١٢٠٠ ل.س والفروج المنخفض ٦٠٠ ل.س والخضار لا يلاحظ أنها متقاربة من معظم أنحاء مدينة دمشق.

ولاحظنا أن معظم تجار باب سريجة يعيدون تعبئة التوابل التي وضعت عليها أسعار قديمة حيث وصل سعر أوقية الفلفل الأسود إلى ٧٠٠ ل.س والتنعان ٢٠٠ ل.س أما اللحم فقد بلغ سعر الكيلو ٩٠٠ ل.س هذه الأسعار في باب سريجة وهو من الأسواق الشعبية، أما في سوق الشيخ سعد فقد بلغ سعر كيلو السمك المنخفض ١٢٠٠ ل.س والفروج المنخفض ٦٠٠ ل.س والخضار لا يلاحظ أنها متقاربة من معظم أنحاء مدينة دمشق.

أما أسعار السلع الخاصة بشهر رمضان وهي السوس الجاف ٥٠٠ ل.س وللغ والتمر هندي ٥٠٠ ل.س وأنواع الشرب الجاف ٥٠ ل.س.

التجار والرقابة استنفروا شهر الخير فمن يسيطر على الأسواق؟

السواح لـ«الوطن»: ٨ قطاعات بدمشق لضبط أسواقها ومنع الاحتكار بـرمضان

عمار الياسين

وقرن برزة الآبي)، وقطاع دمشق القديمة وساروجا ويضم أسواق (الحريقة والحمدية وتوابعها)، وأخيراً قطاع الميدان ويشمل أسواق (الجزماتية والتضامن والزاهرة وصالتي الخضار والفواكه والاستهلاكية ومحطات الوقود وسوق الطابلة والدويلعة). وأكد عضو اللجنة الاقتصادية في محافظة دمشق معتن السواح لـ«الوطن» أن اللجان ستقوم بزيارات ميدانية إلى الأسواق وصالات الخزن والتسويق وصالات المؤسسة العامة الاستهلاكية طوال شهر رمضان للتأكد من توفر السلع والمواد الغذائية بالسعر النظامي المحدد والتدخل الإيجابي لمنع الاحتكار والجشع في رفع الأسعار وتشديد الرقابة على الأفران وبيع اللحوم والفروج والأسواق الشعبية والقيام بجولات على المخازن.

ومن جانبه أوضح عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين بمحافظة دمشق عدنان المكتب لـ«الوطن» أن أسعار المواد الأساسية في الأسواق مستقرة بل هناك انخفاض في أسعار الخضار والفواكه ولا سبب لرفع الأسعار.

تشمل قطاع المهاجرين ويضم أسواق (المهاجرين والروضة وأبو رمانة والشعلان والحمرام إضافة إلى صالات الخزن والتسويق)، وقطاع القنوات ويضم أسواق (باب سريجة وباب الجابية والسوقية والبرامكة ومجمع الأمويين والأفران الاحتياطية)، وقطاع دمر والورد والأفران الخاصة والعامة وصالات الخزن والجمعية التعاونية الاستهلاكية)، وقطاع المزة ويضم أسواق (الشيخ سعد ومحطة الوقود ومخزن المزة الآبي ومخزن الشيخ سعد الاحتياطي والأفران الاحتياطية إضافة إلى صالات الخزن والتسويق ومجمع الفيلات الغربية الاستهلاكي)، وقطاع كفرسوسة ويشمل السوق (الشعبية والفرن الاحتياطي والمولات) وهناك قطاع ركن الدين ويضم أسواق (ركن الدين والمزرعة وقاسيون والشيخ محي الدين وأبو جرش وصالات الخضار والفواكه الاستهلاكية والأفران الخاصة والاحتياطية والآلية وأسواق برزة ومول قاسيون ومحطة الوقود

أيام قليلة تفصلنا عن شهر الخير وتوسعى الجهات المعنية خلاله إلى توفير وتأمين المستلزمات التي تهتم المواطنين بأسعار مناسبة وإلى ضبط الأسواق، مهمة يراها المواطنون غير سهلة إن لم تكن صعبة نظراً للظروف الحالية ونظراً لسيطرة جيتان السوق على الأسعار، إضافة إلى وجود تجار لم يبركوا أن شهر رمضان هو شهر «الخبر» وليس شهراً للابتزاز ورفع الأسعار واستغلال حاجة الصائمين.

وفي السياق ولتتمكن من مراقبة وضبط الأسواق كشفت محافظة دمشق لـ«الوطن» أنها قسمت المدينة إلى عدة قطاعات وتم توزيعها على اللجان المشكلة من أعضاء مجلس محافظة دمشق برئاسة أعضاء المكتب التنفيذي ولتأدية واقع الأسواق والأسعار لمختلف السلع الغذائية من خضار وفواكه محلية ومستوردة. وأوضحت المحافظة أنه تم تقسيم المدينة إلى ٨ قطاعات

أسئلة العلوم شاملة وواضحة والتاريخ متدرجة الصعوبة

الموجه الأول للعلوم: الأسئلة تميزت بشموليتها

أسعد المقداد

أدى يوم أمس طلاب الثانوية العامة (فرع أدبي) الامتحان في مادة التاريخ حيث تباينت ردود الأفعال والآراء حول الامتحان فنهم من وصفه بالسهولة والوضوح ومنهم من رأى أن الامتحان كان طويلاً وبه بعض الجزئيات الصعبة ما جعل ردود الأفعال على وجوه الطلاب مختلفة بين انبساط وفرحة بالامتحان وحزن وشكوى وتمتاز الأسئلة أنها متدرجة الصعوبة وتحتاج إلى مهارات عقلية وتباينت آراء طلاب الفرع العلمي حول أسئلة مادة العلوم بتباين مستوياتهم حيث وجد عدد من طلاب الفرع العلمي

أن أسئلة العلوم جاءت شاملة وواضحة ومنوعة وحاجة إلى تركيز وخاصة ما يتعلق بالمسائل وكانت متدرجة الصعوبة وهناك بعض الأسئلة الواضحة الإجابة لكن هناك بعض الصعوبة في حل المسائل معتبرين تجاوز امتحان العلوم من أهم المواد الأساسية التي عادة يشهاها الطلاب تأخيرها في نجاحهم ومعدلاتهم لكن تنوع الأسئلة وشموليتها أشاع حالة من الإرتياح عند أغلب الطلاب. بين مكتب التوجيه الأول لمادة العلوم في وزارة التربية الدكتور عمر أبو عون أن أسئلة العلوم للفرع العلمي تميزت بشموليتها ومواضيع المقرر مع سهولة الوصول إلى الجواب المطلوب دون غموض أو لبس فقد احتوت الأسئلة على قرآن

قال الدكتور عبد الناصر شفيق عضو القيادة القطرية لحزب البعث

رئيس مكتب الفلاحين القطري: إن الفلاح السوري سيبقى الركيزة الأساسية في اقتصادنا الوطني، وهو يخبث اليوم من خلال تسويق إنتاجه من المنتجات الزراعية التي تهتم المواطنين بأسعار مناسبة وإلى ضبط الأسواق، مهمة يراها المواطنون غير سهلة إن لم تكن صعبة نظراً للظروف الحالية ونظراً لسيطرة جيتان السوق على الأسعار، إضافة إلى وجود تجار لم يبركوا أن شهر رمضان هو شهر «الخبر» وليس شهراً للابتزاز ورفع الأسعار واستغلال حاجة الصائمين.

وفي السياق ولتتمكن من مراقبة وضبط الأسواق كشفت محافظة دمشق لـ«الوطن» أنها قسمت المدينة إلى عدة قطاعات وتم توزيعها على اللجان المشكلة من أعضاء مجلس محافظة دمشق برئاسة أعضاء المكتب التنفيذي ولتأدية واقع الأسواق والأسعار لمختلف السلع الغذائية من خضار وفواكه محلية ومستوردة. وأوضحت المحافظة أنه تم تقسيم المدينة إلى ٨ قطاعات

وزير الزراعة: تسويق المحصول في هذه الظروف تحد

حماة - محمد أحمد خيازي

بامتياز، وقد تبين خلال لقاء الفلاحين والمنتجين أن عملية تسويق الأقماع تسير بشكل جيد وفقاً لما هو مخطط لها في ظل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من الجهات المعنية في المحافظة، لإنجاح موسم تسويق الحبوب لهذا العام. ورأى الوزير أن تسويق المحصول يشكل تحدياً وسط الظروف الراهنة، ورغم كل ذلك فإن كل المؤشرات تدل على نجاحه حتى الآن، معرباً عن أمه في أن تشهد الفترة المقبلة زيادة وتضاعفاً في كميات الأقماع التي يتم تسويقها، مشيراً إلى أن صدور قانون بإعفاء الفلاحين من غرامات تأخرهم في سداد قروض المصارف الزراعية أمس، وإعطائهم مهلة إضافية حتى نهاية العام الجاري ٢٠١٥ يمثل مكربة من السيد الرئيس بشار الأسد، ومشجعاً لهم على تسويق محاصيلهم إلى مراكز استلام المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ما يحقق مردوداً اقتصادياً مهماً للدولة والفلاحين. وأكد عزمي باكير مدير فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في حماة، تصاعد وتيرة توريد كمية الأقماع التي يتم استلامها من المنتجين والفلاحين، والتي وصلت يوم أمس إلى ٥٧٣٦ طن، وأن خطة فرع المؤسسة لهذا العام تتضمن استلام كمية ١٧٥ ألف طن قمح من أصل كامل إنتاج محافظة حماة، التي قدرته الدوائر الزراعية لهذا العام بـ٢٦ ألف طن بتوجيه القاسي القطري.